الأمم المتحدة

A/70/619

الجمعية العامة

Distr.: General
11 December 2015
Arabic
Original: English

الدورة السبعون
البند ١٣٣ من جدول الأعمال
الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

تقرير الأداء الثاني عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأداء الثاني المقدم من الأمين العام عن الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/70/557). واجتمعت اللجنة الاستشارية أثناء نظرها في التقرير مع ممثلي الأمين العام الذين قدموا معلومات وتوضيحات إضافية، اختُتمت بردود خطية تلقتها يوم ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

٢ - ويستند المستوى النهائي المتوقع للنفقات والإيرادات لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ على النفقات الفعلية للأشهر الـ ٢١ الأولى من فترة السنتين، والاحتياجات المتوقعة للأشهر الثلاثة الأخيرة، والتغيرات في معدلات التضخم وأسعار الصرف وتعديلات تكلفة المعيشة.

٣ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المستوى النهائي المتوقع للنفقات والإيرادات لفترة السنتين يمثل نقصاناً صافياً قدره ٥١,٥ مليون دولار مقارنة مع الاعتمادات المنقحة وتقدير الإيرادات التي وافقت عليها الجمعية العامة في قراراتها ٢٦٣/٦٩ ألف إلى جيم و ٢٧٤/٦٩ ألف وباء. وتقدر النفقات المتوقعة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ بمبلغ ٨٠٨,٣ ٥ ملايين دولار، مما يمثل نقصاناً قدره ٢٣,٦ مليون دولار مقارنة مع الاعتمادات المنقحة البالغة ٨٣١,٩ ٥ مليون دولار. وتقدر الإيرادات المتوقعة بمبلغ ٥٧٤,٧ مليون دولار، أي بزيادة

141215 141215 15-21812 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

قدرها ٢٧,٨ مليون دولار عن تقديرات الإيرادات المنقحة البالغة ٥٤٦,٨ مليون دولار. وترد التفاصيل في الجدول ١ من تقرير الأمين العام.

٤ - ويعكس النقصان الصافي البالغ ٥١,٥ مليون دولار مجموع آثار ما يلي: (أ) التخفيضات المتوقعة البالغة ٨٥,٩ مليون دولار بسبب التغيرات في أسعار الصرف (٤١,١ مليون دولار)، والتغيرات في معدلات التضخم (١١,١ مليون دولار)، والتغيرات في تكاليف الوظائف وتعديلات أوجه الإنفاق الأخرى على أساس الاحتياجات الفعلية والمتوقعة (٥,٩ ملايين دولار)، وزيادة في الإيرادات (٢٧,٨ مليون دولار)؛ (ب) والزيادات الناجمة عن الالتزامات المبرمة بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٢٤٩/٦٨ بشأن النفقات غير المنظورة وغير العادية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ وفي ما يتعلق بأجهزة تقرير السياسات (٣٤,٤ مليون دولار). وتقدم الجداول البيانية ١ و ٢ و ٣ من تقرير الأمين العام تحليلا للنفقات المتوقعة خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ حسب أبواب الميزانية وفئة الإنفاق والعامل المحدد الرئيسي (سعر الصرف، والتضخم، والنفقات غير المنظورة والاستثنائية وقرارات أجهزة تقرير السياسات، وشغل الوظائف وتغييرات أخرى).

٥ - ويطلب الأمين العام بأن تحيط الجمعية العامة علماً بتقريره وتوافق على التقديرات المنقحة لأبواب النفقات لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ البالغة ٥ ٨٠٨ ٣٦٦ ٥٠٠ دولار، بعد أن تأخذ في الحسبان الموارد الإضافية البالغة قيمتها ٨٨ ٧٠٠ دولار، لتمديد فترة تعيين المندوب لدى اللجنة الفرعية المعنية بالقضايا المواكبة لنهاية النزاع في إطار عملية السلام الكولومبية، على النحو المبين في الجدول ٣ من تقرير الأمين العام، وعلى تقديرات الإيرادات ذات الصلة البالغة ٥٧٤ ٦٥٥ ٨٠٠ دولار، على النحو المبين في الجدول ٨.

عرض المعلومات

٦ - لاحظت اللجنة الاستشارية أثناء نظرها في تقرير الأمين العام أن الوثيقة تتضمن معلومات غير كافية لتمكّنها من التوصل إلى فهم أفضل للعوامل الكامنة وراء التغيرات في الموارد المبلغ عنها. ومن الأمثلة على ذلك نقص المعلومات عن الزيادات في النفقات الأمنية وبرامج التدريب وتطوير الموظفين (انظر A/70/557، الفقرتان ٣٧ (د) و (هـ) و ٤٢ (ج)). وعلاوة على ذلك، فإن المعلومات الإضافية التي قُدمت إلى اللجنة عند استفسارها لم تستوف دائماً المستوى المطلوب من التفصيل. واللجنة على ثقة من أن الأمين العام سيعالج هذه الشواغل بشكل كامل في تقارير الأداء التي سيقدمها في المستقبل (انظر أيضاً الفقرات ١٣ و ١٩ و ٢٠ أدناه) وتوصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام تقديم معلومات إضافية عن تنفيذ ميزانية آخر فترة مالية منتهية، بما في ذلك تحليل الفرق

بين النفقات المدرجة في الميزانية والنفقات الفعلية في أوجه الإنفاق كلها في جميع أبواب الميزانية (A/70/7، الفقرة ٦٧). وترى اللجنة أن هذه المعلومات ينبغي أن يسهم في تحسين إثبات الاحتياجات من الموارد اللازمة لفترة الميزانية اللاحقة والسماح باتخاذ قرارات تستند إلى مزيد من المعلومات بشأن توزيع الموارد.

٧ - وعند الاستفسار، زُودت اللجنة بمعلومات عن النفقات والإيرادات النهائية المتوقعة من الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، على النحو المبين في الجدول أدناه. وتلاحظ اللجنة أنه خلال هذه الفترة، زاد المستوى الإجمالي لصافي النفقات بنسبة ٤٢ في المائة من ٣,٧ بلايين دولار إلى ٥,٢ بلايين دولار.

	٢٠٠٦-٢٠٠٧		٢٠٠٨-٢٠٠٩		٢٠١٠-٢٠١١		٢٠١٢-٢٠١٣		٢٠١٤-٢٠١٥	
	الاعتماد المنقح	تقرير الأداء الثاني	الاعتماد المنقح	تقرير الأداء الثاني	الاعتماد المنقح	تقرير الأداء الثاني	الاعتماد المنقح	تقرير الأداء الثاني	الاعتماد المنقح	تقرير الأداء الثاني
النفقات	٤ ٣٠٢,٠٠	٤ ١٨٨,٨٠	٤ ٨٨٥,٢٠	٤ ٧٩٢,٤٠	٥ ٣٦٧,٢	٥ ٤١٦,٤	٥ ٣٩٩,٤	٥ ٦٠٣,٧	٥ ٨٣١,٩	٥ ٨٠٨,٣
الإيرادات	٤٩٢,٢٠	٥٠٥,١٠	٥٥٧,٩٠	٥٥٠,٥٠	٥٩٣,٠	٦٠١,٣	٥١١,٩	٥٤٣,٠	٥٤٦,٨	٥٧٤,٧
المبلغ الصافي	٣ ٨٠٩,٨٠	٣ ٦٨٣,٧٠	٤ ٣٢٧,٣٠	٤ ٢٤١,٩٠	٤ ٧٧٤,٣	٤ ٨١٥,٢	٤ ٨٨٧,٤	٥ ٠٦٠,٦	٥ ٢٨٥,١	٥ ٢٣٣,٦

ثانيا - أبواب النفقات

التغيرات في أسعار الصرف ومعدلات التضخم

٨ - ترد تفسيرات بشأن المتطلبات المتعلقة بالتغيرات في أسعار الصرف ومعدلات التضخم في الفرع ثانياً-ألف من تقرير الأمين العام. ويبين الجدول ٤ من تقرير الأداء توزيع الزيادة والنقصان في التقديرات بسبب التغيرات في أسعار الصرف ومعدلات التضخم بحسب مركز العمل. وترد تفاصيل معدلات الصرف المدرجة في الميزانية والمتحققة لجميع مراكز العمل في الجدولين البيانيين ٤ و ٥ من التقرير. وترد ملاحظات إضافية في آخر تقرير أعدته اللجنة الاستشارية عن التقديرات المنقحة: آثار التغييرات في أسعار الصرف ومعدلات التضخم (انظر A/70/7/Add.35).

٩ - ويشير الأمين العام في الفقرة ٧ من تقريره إلى أنه من حيث معدلات التضخم وأسعار الصرف، تستند التعديلات على الموارد من الوظائف لعام ٢٠١٥ إلى التجربة الفعلية في عام ٢٠١٥، بالمقارنة مع المعدلات المعتمدة في الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وبالنسبة لعام ٢٠١٤، تستند التعديلات على التجربة الفعلية لعام ٢٠١٤ بالمقارنة مع أسعار الصرف ومعدلات التضخم المقررة في الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، والتي تتضمن

توقعات للشهرين الأخيرين من عام ٢٠١٤. ويشير كذلك (الفقرة ٨) إلى أنه عند تقدير أثر تقلّبات أسعار الصرف التي شهدها عام ٢٠١٥، استُخدمت الأسعار الفعلية للأشهر من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر، مع تطبيق سعر صرف شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ على شهور تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، وأن (الفقرة ٩) النقصان في الاحتياجات في هذه الفئة يُعزى إلى أسعار صرف دولار الولايات المتحدة المواتية مقابل عدد من العملات (٤١,١ مليون دولار) وإلى انخفاض مستوى التضخم (١١,١ مليون دولار)، على النحو المبين في الجدول ٤ من التقرير.

تجربة استخدام عقود الشراء الآجل وممارسات العرض ذات الصلة

١٠ - يشير الأمين العام في تقريره إلى أن الأمانة العامة بدأت شراء الفرنك السويسري بالعقود الآجلة في عام ٢٠١٣، على أساس تجريبي، وذلك لأن المعاملات المبرمة بالفرنك السويسري وتحركات الأسعار المقوّمة بهذه العملة كانت تُحدث أكبر تأثير في الميزانية البرنامجية. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الفرنك السويسري يشكل مبلغ ١١,٥ مليون دولار من النقصان الإجمالي البالغ ٤١,١ مليون دولار والذي يعزى إلى أسعار الصرف. وفي الفقرات من ١٨ إلى ٢٦، يعرض الأمين العام المعلومات الموجودة حتى تاريخه بشأن تجربة الأمانة العامة في استخدام عقود الشراء الآجل، التي عُرّفت في التقرير بأنها أداة مالية تحدِّد بشكل مسبق أسعار صرف العملة الأجنبية المزمع شراؤها مستقبلا. ويوضح التقرير أن عقود الشراء الآجل تستتبع تكلفة ضئيلة للغاية، ذلك أن السعر يحدَّد على أساس سعر الصرف الآني المعمول به وقت الاتفاق، ثم يتم تعديله استناداً إلى أسعار الفائدة السائدة. ووفقاً لما ذكره الأمين العام، فبالنظر إلى ضعف دولار الولايات المتحدة مقابل الفرنك السويسري في عام ٢٠١٣، أدى استخدام العقود الآجلة لشراء الفرنك السويسري إلى حدوث فرق موجب قدره ٤,٦ ملايين دولار بين الأسعار الآجلة المتعاقد عليها وبين الأسعار المعمول بها في الأمم المتحدة. وفي عام ٢٠١٤، ونظراً لأن الأسعار الآجلة كانت دائماً أعلى من الأسعار المدرجة في الميزانية، انتظرت الأمانة العامة حتى أيلول/سبتمبر لإبرام العقد الآجل، الأمر الذي أسفر عن حدوث فرق سالب قدره ١,٧ مليون دولار بسبب ازدياد قوة الدولار في مقابل الفرنك السويسري. أما في ما يخص عام ٢٠١٥، يشير التقرير إلى أن الأمانة العامة أبرمت عقداً آجلا في كانون الثاني/يناير وفي كل شهر من الشهور التالية، وأن سعر الصرف المتعاقد عليه كان أفضل من السعر المدرج في الميزانية، مما أسفر عن حدوث فرق موجب بلغ ٨,٣ ملايين دولار في تلك السنة. وفي ما يتعلق بفترة السنتين

٢٠١٤-٢٠١٥ إجمالا، بلغ الفرق الصافي الموجب الذي يُعزى إلى عقود الشراء الآجل ٦,٦ ملايين دولار.

١١ - وعند الاستفسار، أوضح ممثلو الأمين العام أن سعر الصرف الآجل يظل دون تغيير من الناحية العملية خلال الفترة المتعاقد عليها في حين أن أسواق صرف العملات الأجنبية تستمر في تقلبها. وإذا كان المبلغ الذي كان سيدفع باستخدام سعر الصرف المعمول به أدنى من المبلغ المدفوع بموجب العقد الآجل - بمعنى أن سعر السوق أكثر مؤاتاة من سعر الصرف الآجل - فإن فرقاً سالباً يُسجل في هذه الحالة، في حين أنه عندما يكون سعر الصرف الآجل أدنى من سعر الصرف المعمول به، فإن فرقاً موجباً يُسجل. غير أن الأمين العام يقول إن الفائدة الرئيسية المستمدة من استخدام أسعار الصرف الآجلة هي القدرة على التنبؤ التي تُتاح لعملية وضع الميزانية.

١٢ - وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه على الرغم من أن عملية الشراء الآجل لا تعالج سوى عنصر إعادة تقدير التكاليف المتصلة بتقلبات أسعار الصرف، فإن احتمالات تعرضها لإعادة تقدير التكاليف ستُخفض نتيجة لذلك. كما أُبلغت اللجنة بأن العقود الآجلة، المبرمة حالياً لشراء ٢٥ مليون فرنك سويسري و ٥ ملايين يورو كل شهر، ستقضي على التقلبات المتأصلة في أسواق العملات الأجنبية إلى حدود المبالغ المتعاقد عليها. وأُبلغت اللجنة أيضاً بأنه، في ما يتعلق بحالات أخرى لتعرض العملات لمخاطر التقلبات التي تتحملها المنظمة، ستساعد أسعار الصرف الآجلة على التنبؤ باتجاهات العملات الأجنبية في المستقبل أفضل من سعر الصرف الآني أو متوسط الأسعار الماضية اللذين كانا يُستخدمان من قبل، ومن ثم يتم تقليص مستوى إعادة تقدير التكاليف.

١٣ - في حين تلاحظ اللجنة الاستشارية أن العمل بمنهجية الشراء الآجل خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٥ قد أدى إلى تحسين القدرة على التنبؤ عند وضع الميزانية، فإن اللجنة الاستشارية ترى أن المعلومات المقدمة في تقرير الأمين العام لا ترقى إلى مستوى التقييم الشامل لتطبيق هذه المنهجية، على نحو ما طلبته الجمعية العامة في الفقرة ٦ من الجزء الثاني عشر من قرارها ٢٦٢/٦٩. ومن شأن هذا التقييم أن يحسِّن فهم اللجنة للكيفية التي تنوي بها الأمانة العامة تنفيذ عملية الشراء الآجل في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ وفترات الميزانية المقبلة. وتتوقع اللجنة أن يُقدم المزيد من التفاصيل في تقارير الأداء المقبلة بشأن الميزانية البرنامجية.

النفقات غير المنظورة والاستثنائية

١٤ - يسرد الجدول ٧ من التقرير التزامات بلغ مجموع قيمتها ١٦,٦ مليون دولار أُبرمت بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٢٤٩/٦٨. وتتصل هذه الالتزامات بأبواب الميزانية ٢ و ٣ و ٤ و ٢٤ و ٢٧ و ٢٩ دال وتشمل الالتزامات التي أذن بها الأمين العام، وكذلك الالتزامات التي أذن بها الأمين العام بموافقة اللجنة الاستشارية. وعند الاستفسار، زُودت اللجنة بجدول يبين تلك النفقات غير المنظورة والاستثنائية البالغة ٣,٣ ملايين دولار والتي وافق عليها الأمين العام بحكم السلطة المخولة إليه.

قرارات أجهزة تقرير السياسات

١٥ - تشمل النفقات الإضافية الأخرى الناشئة عن قرارات أجهزة تقرير السياسات ما يلي: (أ) إعانة مالية قدرها ١٢,١ مليون دولار، أذنت بها الجمعية العامة في الجزء الأول من قرارها ٢٧٤/٦٩ ألف، في إطار الباب ٢٩ باء، مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات، من أجل الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا؛ ومبلغ قدره ٥,٨ ملايين دولار، أذنت به الجمعية العامة في الجزء السابع من قرارها ٢٧٤/٦٩ ألف، في إطار الباب ٣٣، التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية، من أجل تنفيذ استراتيجيات الاستخدام المرن لأماكن العمل في مبنى الأمانة العامة.

شغل الوظائف وتغييرات أخرى

١٦ - تشمل التغييرات ضمن هذه الفئة ما يلي: (أ) الفرق بين معدلات الشواغر المتحققة وتلك المفترضة في الاعتماد المنقح؛ (ب) والفروق بين المتوسطات الفعلية لتكاليف المرتبات والتكاليف العامة للموظفين مقارنة بالمستويات القياسية الواردة في الاعتماد المنقح؛ (ج) والتعديلات في أوجه الإنفاق غير المتعلقة بالوظائف استناداً إلى الاحتياجات الفعلية والمتوقعة حتى نهاية فترة السنتين. وكما هو مبين في الجدول ٣ من التقرير ويرد بمزيد من التفصيل بحسب وجه الإنفاق في الجدول ٢، تمثل هذه التغييرات نقصاناً صافياً قدره ٦ ملايين دولار، وذلك نتيجة لزيادة الاحتياجات بمبلغ ٢٧,٥ مليون دولار في ما يتعلق بأوجه الإنفاق المتعلقة بالوظائف وانخفاض الاحتياجات بمبلغ ٣٣,٥ مليون دولار في ما يتعلق بأوجه الإنفاق غير المتعلقة بالوظائف.

١٧ - وتعكس الزيادة البالغة ٢٧,٥ مليون دولار في إطار الوظائف الزيادة في الاحتياجات في إطار المرتبات (١٤,٣ مليون دولار) والتكاليف العامة للموظفين (١٣,٢ مليون دولار)، مما يمثل زيادة في النفقات الفعلية عما هو مدرج في الميزانية حدثت خلال فترة السنتين،

وانخفاضاً عاماً في معدلات الشغور الفعلي عن المعدلات المدرجة في الميزانية للوظائف من الفئة الفنية والفئات العليا؛ وارتفاعاً طفيفاً في معدلات الشغور عن المعدلات المدرجة في الميزانية بالنسبة لفئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها. وترد تفاصيل المتوسط الفعلي لمعدلات الشغور في الفئة الفنية والفئات العليا وفي فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها في الفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٥ في الجدول البياني ٨ من تقرير الأمين العام، الذي يبين حدوث انخفاض في متوسط معدلات الشغور المدرجة في الميزانية بالنسبة لموظفي الفئة الفنية من ٨,٩ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٨,١ في المائة في عام ٢٠١٥؛ وزيادة من ٥,٢ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٦,٣ في المائة في عام ٢٠١٥ بالنسبة لموظفي فئة الخدمات العامة (انظر أيضاً A/70/7/Add.35).

١٨ - وترد تفاصيل عن الاحتياجات المخفضة البالغة ٣٣,٥ مليون دولار في أوجه الإنفاق غير المتعلقة بالوظائف في الفقرات من ٣٧ إلى ٥٠ من تقرير الأمين العام. وتدلي اللجنة الاستشارية أدناه بتعليقها على بعض أوجه الإنفاق.

تكاليف الموظفين الأخرى

١٩ - جاء في التقرير أن الزيادة البالغ قدرها ٩,٩ مليون دولار في تكاليف الموظفين الأخرى في إطار الباب ٣٤، السلامة والأمن، تعزى أساساً إلى ارتفاع تكاليف العمل الإضافي عما كان متوقعا لخدمات الأمن والسلامة في المقر وفي اللجان الإقليمية بسبب حماية كبار المسؤولين أثناء السفر والدعم الأمني المقدم إلى المؤتمرات الرئيسية وغير ذلك من الخدمات الأمنية المقدمة للمناسبات الخاصة. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن العمل الإضافي وبدل العمل الليلي كانا من الأمور الأساسية اللازمة لتوفير العمليات والخدمات الأمنية دون انقطاع في مقر الأمم المتحدة وفي المواقع الملحقة به، إذ يتعين تقديم تلك الخدمات على مدار الساعة طوال أيام السنة. ومع ذلك، فإن اللجنة الاستشارية لم تُزود بأية تفاصيل في ما يتعلق بقوام المبلغ الزائد. وتتوقع اللجنة أن تُقدم هذه المعلومات إلى الجمعية العامة عند نظرها في تقرير الأداء الثاني.

٢٠ - ويشير الأمين العام إلى أن الزيادة البالغة ٢,٤ مليون دولار في تكاليف الموظفين الأخرى في إطار الباب ٢٩ جيم، مكتب إدارة الموارد البشرية، تُعزى أساساً إلى برامج التدريب وتطوير الموظفين المتعلقة بتفعيل إطار التنقل والتطوير الوظيفي، والتدريب على الأنشطة المتصلة ببدء تشغيل نظام أوموجا للتخطيط المركزي للموارد. وعند الاستفسار، زُودت اللجنة بجدول يبيِّن الزيادة مفصلة بحسب عناصر تكاليفه الرئيسية التي شملت الزيادات الناجمة عن تنفيذ برامج التدريب في مجالات القيادة وتكنولوجيا المعلومات

والدعم الوظيفي (٠٠٠ ٥١٠ ١ دولار)؛ وتفعيل إطار التنقل والتطوير الوظيفي (٠٠٠ ٨٣٤ دولار)؛ ووظائف المساعدة المؤقتة العامة المعتمدة في وحدة التأهب والدعم لتقديم الخدمات الطبية في حالات الطوارئ/استمرارية تصريف الأعمال (إنفلونزا الطيور) (٠٠٠ ١٥٢ دولار)؛ وتقديم الدعم لأنشطة التأهب للنشر (٠٠٠ ١٩٠ دولار)؛ وأنشطة التأهب العملي استعداداً لبدء تشغيل نظام أوموجا (٠٠٠ ١٨٩ دولار)، يقابل ذلك جزئياً انخفاض في الاحتياجات يعزى إلى الدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا لشعبة الخدمات الطبية وشعبة التخطيط الاستراتيجي والتوظيف (٠٠٠ ٤٣١ دولار). غير أن اللجنة لم تُزود بأية تفاصيل أخرى عن الأنشطة التي تنطوي عليها جميع هذه الزيادات والتخفيضات في التكاليف. وتوصي اللجنة الاستشارية بتقديم هذه المعلومات إلى الجمعية العامة عند نظرها في تقرير الأداء الثاني. وفي ما يتعلق بالزيادة البالغة ٠٠٠ ٨٣٤ دولار في ما يتعلق بتفعيل إطار التنقل والتطوير الوظيفي، تكرر اللجنة تأكيد ضرورة التنبؤ الدقيق بالتكاليف الإضافية لسياسة التنقل الجديدة، بما في ذلك الافتراضات العديدة التي تقوم عليها أي توقعات للتكاليف وأوجه الشك بشأن الكيفية التي ستؤثر بها السياسة الجديدة فعلياً على عدد وطبيعة تنقلات الموظفين في جميع كيانات الأمانة العامة على الصعيد العالمي (انظر A/69/572، الفقرة ٧٣).

٢١ - ويشير التقرير إلى أن الزيادة البالغة ١,٥ مليون دولار في إطار الباب ٢٩ دال، مكتب خدمات الدعم المركزية، تتعلق باحتياجات إضافية للتمويل المؤقت لوحدة إدارة الممتلكات والعمل الإضافي الناتج عن زيادة الأنشطة والدعم اللازم خلال الدورة السبعين للجمعية العامة، بما فيها زيارة البابا ومؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن تلك الزيادات تشمل احتياجات إضافية في إطار المساعدة المؤقتة العامة للتمويل المؤقت لوحدة إدارة الممتلكات (٣٠٠ ٨٧٥ دولار)؛ والعمل الإضافي الناتج عن زيادة الأنشطة والدعم اللازم أثناء الدورة السبعين للجمعية (٢٠٠ ٥٩٢ دولار).

الخبراء الاستشاريون

٢٢ - يرى الأمين العام أن الزيادة البالغة ٠,٣ مليون دولار في إطار الباب ٢٤، حقوق الإنسان، تعكس أساساً الاحتياجات الإضافية من الخبرات الخارجية غير المتاحة في الأمانة العامة لإعداد مختلف التقارير والدراسات التي صدر بها تكليف من مجلس حقوق الإنسان. وعند الاستفسار، زُودت اللجنة بمعلومات عن المهام التي اضطلع بها الخبراء الاستشاريون من أجل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وتلاحظ اللجنة

أن تلك المهام شملت الزيارتين القطريتين إلى المكسيك وكمبوديا، وتحرير الوثائق ونشرها، وتقديم الدعم لولاية الخبراء المستقلين، وتحديث قواعد البيانات الإلكترونية. وترى اللجنة أن هذه المهام ينبغي أن يُستعان في الاضطلاع بها بالقدرات الداخلية المتاحة في المفوضية.

سفر الموظفين

٢٣ - بينت الموارد المرصودة لسفر الموظفين انخفاضاً صافياً متوقعاً قدره ٠,٥ مليون دولار وفقاً للفقرة ٤٢ من تقرير الأمين العام، مما يعكس تخفيضات في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية (٢,٢ مليون دولار)، والباب ٥، عمليات حفظ السلام (١,٤ مليون دولار)، تقابلها جزئياً زيادات في إطار الباب ٣٤، السلامة والأمن (٢,١ مليون دولار)، والباب ٢٨، الإعلام (٠,٧ مليون دولار)، والباب ٢٢، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا (٠,٢ مليون دولار).

٢٤ - ويشار إلى أن الزيادة البالغ قدرها ٢,١ مليون دولار في إطار الباب ٣٤، السلامة والأمن، تعزى أساساً إلى مفرزة الحماية المباشرة للأمين العام ونائب الأمين العام ورئيس الجمعية العامة. وعند الاستفسار، زُودت اللجنة الاستشارية بتفاصيل عن تكلفة أفرقة الحماية المباشرة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ التي بلغت ٣,٤ ملايين دولار، يشمل مبلغ ٢,٧ مليون دولار للأمين العام ومبلغ ٠,٤ مليون دولار لنائب الأمين العام ومبلغ ٠,٣ مليون دولار لرئيس الجمعية العامة.

٢٥ - وفي ما يتعلق بالزيادة البالغة ٠,٧ مليون دولار في إطار الباب ٢٨، إدارة شؤون الإعلام، يشير التقرير إلى أنها تتعلق باحتياجات السفر غير المنظورة للمصورين الملحقين بطاقم موظفي مكتب المتحدث الرسمي المرافقين للأمين العام. وعند الاستفسار، زُودت اللجنة الاستشارية بقائمة بجميع الرحلات التي جرت في هذا الصدد في الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

٢٦ - واستفسرت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في تقرير الأمين العام، عن حالة النفقات ضمن فئتي الموارد المرصودة لسفر الممثلين وسفر الموظفين. وأُبلغت اللجنة بأن النفقات تحت بند سفر الممثلين بلغت حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ ما قدره ٩١,٦ مليون دولار (أو ٨٥,١ في المائة)، بالمقارنة مع الاعتماد المنقح قدره ١٠٧,٦ مليون دولار للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وأُبلغت اللجنة أيضاً بأن النفقات تحت بند سفر الموظفين وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ بلغت ٤٠ مليون دولار (أو ٨٢,٩ في المائة)، بالمقارنة مع الاعتماد المنقح البالغ ٤٨,٤ مليون دولار. ووفقاً لما ذكره ممثلو الأمين العام، تأثرت تكاليف السفر

في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ بالجزء السادس من قرار الجمعية العامة ٢٥٤/٦٧ ألف، الذي سُنت فيه المعايير الجديدة لتحديد درجات السفر بالطائرة، والجزء الرابع من قرار الجمعية ٢٧٤/٦٩ ألف، الذي شجعت الأمانة على استخدام الأساليب البديلة للتمثيل والاتصالات، وعدم استخدام السفر الجوي إلا عندما يكون من شأن عدم الاتصال المباشر وجهاً لوجه أن يؤثر تأثيراً سلبياً في فرص تنفيذ الولايات. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغ ممثلو الأمين العام اللجنة بأن متوسط سعر التذكرة في مقر الأمم المتحدة في عام ٢٠١٤ انخفض بنسبة ٨,٩ في المائة بالمقارنة مع عام ٢٠١٣، وأنه سيكون من الإنصاف الافتراض بأن جزءاً من هذا الانخفاض يُعزى إلى تطبيق سياسة السفر المنقحة. وقد أكد خبير استشاري مستقل أيضاً هذا الافتراض حيث كان قد قدَّر أن الوفورات الناجمة عن سياسة السفر المنقحة ستتراوح ما بين ٨ و ١٣ في المائة. غير أن ممثلي الأمين العام حذروا من أنه يتعذر فصل أثر سياسة السفر المنقحة عن العوامل المساهمة الأخرى بدقة، مثل تغير أنماط السفر، ومستويات الأسعار، ووجهات السفر، والسفر في أوقات الذروة مقابل السفر في غير في أوقات الذروة.

٢٧ - مع أن اللجنة الاستشارية تلاحظ حدوث انخفاض إجمالي قدره ٠,٥ مليون دولار في تكاليف السفر للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، فإنها تتوقع انخفاضاً أكبر في النفقات ضمن فئة الموارد هذه في ضوء انخفاض أسعار تذاكر السفر والوفورات المحتمل تحقيقها التي قدَّر خبير استشاري مستقل بأنها تتراوح بين ٨ و ١٣ في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، تلاحظ اللجنة مع الأسف أن المعلومات التي قدمها الأمين العام في تقرير الأداء الثاني لا تزال دون مستوى التفصيل الذي طلبته الجمعية العامة في الجزء الرابع من قرارها ٢٧٤/٦٩ ألف، وهي على ثقة من أن تشغيل وحدة السفر في نظام أوموجا سيسهِّل تقديم المعلومات المطلوبة.

بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا

٢٨ - تعكس التغيرات في الموارد التي تضمنها تقرير الأمين العام تخفيضات في إطار الباب ٢٧، الشؤون الإنسانية، يعزى إلى انخفاض الاحتياجات اللازمة لبعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا في فئات الموارد التالية: تكاليف الموظفين الأخرى (١,٤ مليون دولار)؛ ومصروفات التشغيل العامة (٢,٤ مليون دولار)؛ والضيافة (٠,١ مليون دولار)؛ واللوازم والمواد (٣ ملايين دولار)، يقابل ذلك جزئياً زيادة في الاحتياجات من الخدمات التعاقدية (مليون دولار). ويشير التقرير إلى أن التخفيضات الصافية كانت نتيجة للحالة الوبائية الفعلية في الميدان مقارنة بافتراضات التخطيط، مما أدى إلى معدل أسرع من المتوقع للخفض التدريجي للبعثة. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة بأنه، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٧٤/٦٩ باء (الجزء الأول، الفقرة ١٠)، ستُقدم معلومات

عن الأداء النهائي للبعثة، بما في ذلك تصفية الأصول والتصرف فيها، إلى الجمعية العامة في الجزء الأول من دورتها السبعين المستأنفة، في سياق تقرير يعكس الدروس المستخلصة في ما يتعلق بعمليات البعثة. وزُودت اللجنة أيضاً بالجدول التالي الذي يلخص المستوى النهائي المتوقع لنفقات البعثة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق	الاعتماد المنقح	الاعتماد النهائي المقترح	الزيادة (النقصان)
تكاليف الموظفين الأخرى	٢٦ ٢٢٦,٥	٢٤ ٩٣٣,٤	(١ ٢٩٣,١)
الخبراء الاستشاريون	٢٢٢,٣	٣٠٥,٧	٨٣,٤
سفر الموظفين	٦ ٩٠٦,٠	٥ ٩٨٥,٧	(٩٢٠,٣)
الخدمات التعاقدية	١ ٢٠٢,٠	٢ ٢٢٣,٦	١ ٠٢١,٦
مصروفات التشغيل العامة	٣٢ ٢٠٣,٠	٢٩ ٨٢١,٠	(٢ ٣٨٢,٠)
الضيافة	٤٠,٠	٢٥,٦	(١٤,٤)
اللوازم والمواد	٣ ٥٦٤,٤	٥٧٠,٨	(٢ ٩٩٣,٦)
الأثاث والمعدات	١١ ٣٢٨,٠	٩ ٠١٣,٤	(٢ ٣١٤,٦)
تحسين أماكن العمل	١٥٩,٠	٢٠,٣	(١٣٨,٧)
المنح والتبرعات	–	٢ ٨٠٨,٨	٢ ٨٠٨,٨
المجموع	٨١ ٨٥١,٢	٧٥ ٧٠٨,٣	(٦ ١٤٢,٩)

الالتزامات غير المصفاة

٢٩ - يشير الأمين العام في الفقرة ٥٥ من تقريره إلى أن قيمة الالتزامات غير المصفاة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ بلغت ١٤٠,٨ مليون دولار. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن هذا المبلغ يقارن إيجابياً بالتزامات فترات سنتين سابقة[(١)]. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة بأنه، وفقاً للبند ٥-٣ من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، يجري بذل كل الجهود من أجل رصد واستعراض مستوى الالتزامات غير المصفاة بانتظام بغية إبقائها عند الحد الأدنى. وتثني اللجنة الاستشارية على الأمين العام لما بذله من أجل الحد من الالتزامات غير المصفاة. واللجنة واثقة بأن الأمين العام سيقدم المزيد من المعلومات في هذا الصدد في تقارير الأداء المقبلة.

(١) بلغ رصيد الالتزامات غير المصفاة المتحقق منها في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ ما قيمته ١٩٩,٥ مليون دولار وبلغ الرصيد المبين في تقرير الأداء الثاني لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ ما قيمته ٢٩٩,٦ مليون دولار.

ثالثا – أبواب الإيرادات

٣٠ – على النحو المبين في الجدول ٨ والفقرة ٥٦ من تقرير الأمين العام، يبلغ مجموع الزيادة في إطار أبواب الإيرادات ٢٧,٨ مليون دولار، تشمل زيادة قدرها ٢٩ مليون دولار من باب الإيرادات ٢، الإيرادات العامة، يقابلها جزئياً انخفاض قدره ٠,٦ مليون دولار من باب الإيرادات ١، الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، و ٠,٦ مليون دولار في الإيرادات الآتية من باب الإيرادات ٣، الخدمات المقدمة للجمهور. وتشمل التخفيضات في الإيرادات في إطار باب الإيرادات ٣، على النحو المبين في الفقرة ٦٠، مبلغ ١,٤ مليون دولار في إطار عمليات خدمات المطاعم في المقر؛ ومبلغ ١,٣ مليون دولار في فئة منشورات الأمم المتحدة؛ ومبلغ ١,٠ مليون دولار في فئة خدمات الزوار؛ ومبلغ ٠,٢ مليون دولار في فئة خدمات إدارة البريد؛ ومبلغ ٠,٢ مليون دولار في فئة الخدمات التجارية الأخرى.

٣١ – وعند الاستفسار، زُودت اللجنة بمعلومات يُقارن فيها بين الإيرادات للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ والنفقات المتوقعة للأنشطة المدرجة بها في إطار باب الإيرادات ٣ في تقرير الأداء الثاني، وبين التقديرات للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. ومن المتوقع وقوع خسارة صافية يبلغ مجموعها ٥,٦ ملايين دولار للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، تشمل خسائر صافية تتعلق ببيع منشورات الأمم المتحدة (١,٩ مليون دولار)؛ وخدمات الزوار (٢,١ مليون دولار)؛ وعمليات خدمات المطاعم (١,٥ مليون دولار). وفي هذا الصدد، تشير اللجنة إلى أن الإيرادات ذات الصلة بهذه الأنشطة المدرة للدخل تقدر بمبلغ ٠,٤ مليون دولار و ٠,١ مليون دولار و ٦٠٠ ٤٧ دولار، على التوالي، للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وعلى إثر المزيد من الاستفسار عن سبب ارتفاع الإيرادات المتوقعة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، أُبلغت اللجنة بأنه، في ما يخص خدمات الزوار، كان من المتوقع أن يكون لإنجاز المخطط العام لتجديد مباني المقر أثرٌ إيجابي على إيرادات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ من الجولات المصحوبة بمرشدين في المقر؛ وأنه كان من المتوقع أن يكون للتعاقد مع متعهد جديد لتوفير خدمات المطاعم اعتباراً من تموز/يوليه ٢٠١٥ أثرٌ إيجابي على الإيرادات المتوقعة من خدمات المطاعم في المقر.

رابعا – الخاتمة

٣٢ – يرد الإجراء المطلوب من الجمعية العامة اتخاذه في الفقرة ٦٣ من تقرير الأمين العام. وإذ تأخذ اللجنة الاستشارية في الاعتبار تعليقاتها وملاحظاتها الواردة في الفقرات السابقة، توصي بأن تحيط الجمعية العامة علماً بهذا التقرير وتوافق على التقديرات المنقحة في إطار أبواب النفقات لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، على النحو المبين في الفقرة ٥ من هذا التقرير، وتقديرات الإيرادات ذات الصلة على النحو المبين في الجدول ٨ من تقرير الأمين العام.